

في غير الحال فكانت في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو
 غير متصرف على منزه الصحيح بدليل حقوق الضمائر ونازلة
 السب كنهية وقيل ان اصله ليس كصير البعير ولكن قائم
 يتصرف التزم في عينه الاسكان وليكون دليلا على جوه
 ده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقبلا
 سركها او تركه على الاصل كصيد ثم ان هذا الافعال
 يجوز تقديم افعالها على اسماء مطلقا وعليها ايضا الا
 ما كان في اول ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قايما ما زال
 زيد لان ما لم صدر الكلام فلا يتقدمها شئ مما في حينها
 واختلفا في ليس ثم ذهب المتقدمين البصريين انه
 ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومنه بعامته اكم
 فيبين انه ملحق بما في اول ما وهو اختيار اكثر المتأخرين
 فم يجوز وانطلق ليس زيد لاقتضاها ايضا صدر الكلام
 ولانه فعل غير متصرف فباختيار ان لا يعبر فيها تقدمه
 الخطا ترتيبه عن رتبة الافعال المتصرف **قوله**
 والنوع الكا افعال المقاربة اعلم عيسى فعله ماضى غير
 متصرف فيه بدليل حقوق الضمائر ونازلة التاثير الى كنهية به

واذا سلبت التصرف في حيث ان شبه الحرف لان فيه معنى الجمع
 فاشبهه بذلك لعل ثم اتى فاعله على نوعين احدهما ان يكون
 اسما نحو عسى زيد ان يخرج فذم فروع بالغا عليه وان يخرج
 في موضع النصب لانه بمنزلة قائم به زيد الخروج الا انهم
 الزموا ان مع الفعل كمن تقرب الفعل المستقبل
 على سبيل الرجاء والطمح يكون ذكر اذ ل على مقتضاها
 ووضح للعرض المقصود منه لانه ان لا يكون الا على
 الاستقبال والشأن ان يكون ان مع صلاتها في موضع الرفع
 نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ في ذلك بمنزلة قرب ان
 يخرج زيد فوجه الا ان المصدر كمن عمل ما ذكرنا ان
 مقصودهم ان لا يتجزأ النظر للفظ عن علم الاستقبال ولم
 يفتقر في هذا الوجه اليه خبرا فتقاربه في الوجه الا انه لانه
 لما ذكرنا اوله لا وجري ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج
 زيد فلا يكتسب بعده ويجوز اسنادان في الوجه الاول
 تشبيها للعس بكاد كما في قوله عسى الكذب الذي اميت
 فيه يكون وراءه في غير فريده لا يجوز في هذا الوجه لان
 من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا

واذا